— نسبيا — الى مجال الامكان ، وجرى قطع اول خطوة عملية بهذا الاتجاه بعقد اتفاقيتي فك الارتباط بين اسرائيل من جهة ، وكل من مصر وسوريا من الجهة الاخرى. ان هذا الانتقال بموضوع التسوية ، دفع المسألة الفلسطينية الى واجهة الاحداث ، لان ما مثلته الحركة الوطنية الفلسطينية اثر نهوضها بعد حرب العام ١٩٦٧ ، فرض نفسه على اطراف الصراع المختلفة ، وجعل من الصعب القفز فوق المسألة الفلسطينية والتعامل معها بالنهج السابق . ازاء هذا الوضع الجديد كان لا بد لاطراف الصراع المختلفة ، وهي تبحث عن منافذ للتسوية ، ان تجيب على سؤال اساسي وهو : **كيف ستحل المسألة الفلسطينية وعبر من ؟** وطيلة الفترة الماضية منذ حرب تشرين حتى الآن ، والسؤال لا يزال طارحا نفسه وبالحاح ، ولا زالت الاجوبة عليه — حتى الان — تدور في حلقة مفرغة ، ولا ينتظر ان تخرج منها لسنتين او ثلاث قادمات . وذلك لاسباب عديدة منها ، ان الدخول العربي الى التسوية وقطع اولى الخطوات العملية باتجاهها قد تم دون ان يتم الاتفاق — ولو بشكل اولي — على وضع المسألة الفلسطينية في هذه التسوية ، فقد كانت ارضية التسوية هي قرارا مجلس الامن ٢٤٢ و ٣٣٨ ، وهما قراران لا يتعاملان مع المسألة الفلسطينية الا باعتبارها قضية لاجئين ، وان اساس التسوية هو الدول العربية التي تحتل اسرائيل قسما من اراضيها ، وليس المسألة الفلسطينية . ان الدخول العربي للتسوية بهذا الشكل ، قد اعطى اسرائيل والولايات المتحدة وحلفائها ، هامشا واسعا وكبيرا جدا للمناورة بالمسألة الفلسطينية ، ومحاولة القفز من فوقها ، او التهرب من التعاطي معها بالاهمية التي تفرضها مركزيتها في التسوية وفي الصراع مع العدو الصهيوني . ومنها ايضا ، ان بعض الدول العربية تتعامل مع المسألة الفلسطينية بما يخدم حركتها التكتيكية فقط ، اي بما يخدم مناوراتها السياسية للحصول على بعض المكاسب الجزئية التي قد تقوي بعض مواقعها هنا وهناك ، او قد تقوي مركزها التفاوضي . ان المسألة الفلسطينية لم تدخل — الى الآن — عقل بعض الدول العربية من ضمن رؤية استراتيجية شاملة لمستقبل الصراع مع العدو الصهيوني وحلفائه ، بقدر ما سكنت عقل هذه الدول باعتبارها « مهمازا » قد يستخدم — احيانا — لحث الفرس على الجري السريع ، وقد يستخدم في احيان اخرى ، لايذاء الفرس ومنعها من الجري . وهذا يعني ان عبء دفع المسألة الفلسطينية الى الامام ، سيكون عبئا على الثورة الفلسطينية ان تتحمله بمعظمه ، وان تتحمل معه عبء حركة ومواقف بعض الدول العربية . وهو عبء اثبتت الثورة الفلسطينية خلال السنوات الماضية ، انها قادرة على تحمله ، بدليل ان المضي قدما بالتسوية ، عاد واصطدم مجددا بالمسألة الفلسطينية ، على الرغم من عقد اتفاقية سيناء المذلة ، وما الحوار الدائر الآن في الاوساط الاسرائيلية وكذلك في اوساط امريكية عديدة ، حول المسألة الفلسطينية ، الا دليلا آخر ، على **ان اندفاع التسوية الى الامام سيظل يصطدم بالمسألة الفلسطينية ما لم يتم حل هذه المسألة حلا وطنيا .**

ان ما جرى ويجري من محاولات امريكية واسرائيلية منذ حرب تشرين حتى الآن ، وربما لفترة قادمة ، في التعامل مع المسألة الفلسطينية لا يزال يدور في اطار البحث

شعب فلسطين « عنصر لا غنى عنه في اقامة سلم عادل ودائم في الشرق الاوسط » . كما اعترفت بقرارها بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني . كذلك كان من ابرز هذه التعديلات ما ورد في بيان القمة السوفياتي ـ الاميركي المشترك حول الشرق الاوسط عقب زيارة بريجنيف لواشنطن في العام ١٩٧٣ . حيث اكد الطرفان « النظر بعين الاعتبار للمصالح المشروعة للشعب الفلسطيني » في اية تسوية لازمة الشرق الاوسط .